

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان (خلال الفترة 1992-2017)

د.كمال محمد عيسى : استاذ مشارك بقسم الاقتصاد جامعة امدرمان الاسلامية / السودان

مستخلص الدراسة

هدف الدراسة الي التعرف علي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، فعلي الرغم من الجهود التي قام بها السودان في تحسين مناخ الاستثمار وتقديم حوافز للمستثمرين , إلا انها لم تلقي بظلالها المرجوه علي تنوع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبالتالي تأثيرها علي التنمية الاقتصادية ، ولمحاولة حل هذه الأشكالية إستخدمت الدراسة اسلوب التحليل القياسي لبيان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته في السودان خلال الفترة (1992 – 2017). وتوصلت الدراسة الي نتائج اهمها ، ان النموذج القياسي جاء معنوياً حيث تم تفسير 90% من التغيرات التي تطرأ علي الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي السوداني بواسطة بواسطة المتغيرات المستقلة ، وهي الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي ، والانفتاح التجاري ، والعجز المالي ، وسعر الفائدة الحقيقي ، ومعدل التضخم ، ورصيد الدين الخارجي ، وسعر الصرف الحقيقي ، بدرجة ثقة بلغت 95% ، وأغلب تأثير هذه المتغيرات كان إيجابياً ما عدا رصيد الدين الخارجي . وأوصت الدراسة بأجراء اصلاحات هيكلية لدعم مسارات النمو طويل الأجل من خلال تحسين الانتاجية والتنافسية ، وتطوير أداء الاقتصاد الكلي عن طريق تبني سياسات هامة للتكيف مع الأختلالات الداخلية والخارجية ، وتطوير البيئة التحتية وتحديث قوانين الاستثمار .

المقدمة :

تلعب الاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا هاما في الاقتصاد القومي ككل، لذا يكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصيته من كونه احد الأدوات التي تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

إن الهدف الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس خلق مزيد من فرص العمل في الدوله المضيفة وإستجلاب التكنولوجيا الحديثة فحسب، بل توسع هذا الهدف وامتد إلى تشجيع عملية التنمية الاقتصادية والسعي لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق العدالة والكفاءة لجميع القطاعات الاقتصادية. وتلعب محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما ومحوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدوله المضيفة، وذلك من خلال تأثيرها على تنوع الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ولايزال أحد أهم الدعائم الأساسية في عجلة التقدم لأي دولة مما له من تأثيرات مختلفة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فإن اعتماد أي دولة على التشريعات الاقتصادية والضريبية لا يكفي لكي تتقدم، بل لابد أن يكون لدى الدوله سياسة واضحة وشفافة وقادرة على دفع الاقتصاد للأمام.

وتعد سياسة الإعفاءات الضريبية جزءا من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهي قد تساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن هذه السياسة ودورها يتحدد وفق التوجيه الاقتصادي للمشاريع والأنشطة الاستثمارية بحيث يكون منح الاعفاء الضريبي للاستثمارات التي تحتاجها الدوله من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولذا تعد حوافز وضمانات الاستثمار أحد الدعائم الأساسية لتنشيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنميتها وزيادتها وذلك على الرغم من اختلاف الدول حول مدى إمكانية إستخدامها وبخاصة الحوافز والاعفاءات بوصفها جاذبة للاستثمار ، تعمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية للدولة. وبالتالي يمكن القول أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير على كافة فروع الاقتصاد وعلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهو مايفسر صعوبة فصل السياسة الضريبية عن النظام الاقتصادي والسياسي حيث يشكلان معا التحدي الأكبر أمام تحقيق التنمية الاقتصادية بمعدلات مرتفعة.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد السبل التي يمكن من خلالها زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدوله المضيفة وخلق مناخ جاذب لمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر .

وقد تمثلت هدف هذا البحث في التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تنقسم إلى محددات اقتصادية وقانونية، تتمثل المحددات الاقتصادية في مدى استقرار الاقتصاد الكلي واستقرار ووضوح السياسات المالية والنقدية، وتتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ومدى ما

تقدمه من حوافز وضمانات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز المالية مثل المعاملة التفضيلية كقروض أو إعفاءات جمركية ثم قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان. وتتمثل مشكلة البحث في أنه على الرغم من الجهود التي قام بها السودان فيما يتعلق بتحسين المناخ الاستثماري وتوفير المزيد من الحوافز للمستثمرين، إلا أن تلك الجهود لم تلق بظلالها المرجوه على تنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان وبالتالي على التنمية الاقتصادية بالدولة.

وفيما يتعلق بمنهج البحث فقد تم الاعتماد على أسلوب التحليل القياسي لبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في السودان خلال الفترة (1992-2017).

وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة و ثلاثة اجزاء وخاتمه , يختص الجزء الاول بعرض الخلفية النظرية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر والادبيات الاقتصادية : الجانب النظري والتطبيقي , ويتطرق الجزء الثاني إلى الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته في السودان ويستعرض الجزء الثالث تطبيق نموذج لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في السودان وعرض لنتائج النموذج، واخيرا تأتي الخاتمة لتتلور أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات .

اولا- الاستثمار الاجنبي المباشر والادبيات الاقتصادية : الجانب النظري والتطبيقي

1- الاستثمار الاجنبي المباشر والنظريات الاقتصادية :

يعتبر الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للإنفاق الكلي الأكثر تأثيراً على الدورة الانتاجية ومستويات التوظيف والحد من البطالة , يعزى ذلك إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به الاستثمار في تحديد مستويات النمو الاقتصادي. إضافة إلى أن تحسن مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوى البطالة مرهون بشكل كبير بمستويات الانفاق الاستثماري. تناولت الأدبيات الاقتصادية محددات الاستثمار، حيث أشارت النظرية الكلاسيكية إلى أن سعر الفائدة يتحدد على أساس الطلب والعرض على النقود، وأنه المتسبب الرئيسي في حالة التوازن بين الادخار والاستثمار، ويمثل الاستثمار جانب الطلب ، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال أو ما تم ادخاره من قبل فئات المجتمع، ويمثل رأس المال جانب العرض. يحفز انخفاض أسعار الفائدة المستثمرين على الاستثمار في جميع القطاعات، بالتالي فان تقلبات أسعار الفائدة تؤثر في كل من الاستثمار والادخار. بينما خالفت النظرية الكينزية أصحاب الفكر الكلاسيكي، أن سعر الفائدة هو المتسبب الرئيسي في حالة التوازن بين الاستثمار والادخار، كما اشار اصحاب هذه النظرية أن الاستثمار يتحدد عن طريق الاستهلاك والدخل والادخار، إضافة إلى رأس المال، حيث ركز اصحاب هذا الفكر على أن اسعار الفائدة تتحدد من خلال عرض النقد أو الطلب على النقود أو ما يمتلكه الافراد من السيولة أو ما يتم الاحتفاظ به (بوقحف 2003).

كما تناولت الأدبيات الاقتصادية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات Multinational Enterprises، والنماذج الخاصة بنظرية التجارة الحديثة Models of the new trade theory. فيما يلي عرض مختصر لكل من المفهومين السابقين.

■ النظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات

يعتبر Hymer (1960) من أوائل الاقتصاديين الذين استخدموا مصطلح الشركات متعددة الجنسيات. لهذا، فهو يعتبر من المؤسسين للنظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات (Pitelis and (2000 Sugden). كما أن Hymer يعتبر من الأوائل الذين أشاروا إلى الشركات التي تمارس أنشطتها من خلال عدة مواقع لانتزاع في اقتصاد واحد، وأوضح أن هذه الشركات تتكبد تكاليف أكبر من تلك التكاليف التي تقع على عاتقها حين تتركز أنشطتها في اقتصاد دولة واحدة. لذلك، فقد أشار إلى الشركات متعددة الجنسيات لا بد أن تتمتع بمزايا نسبية إضافية عن تلك التي تتمتع بها الشركات المنافسة، حتى تتمكن من التغلب على التكاليف الإضافية التي تنتج عن ممارسة أنشطتها من خلال أكثر من موقع. تتمثل هذه المزايا أساساً في وفورات اقتصاديات الحجم (economies of scale) أو تكنولوجيا الإنتاج المتطورة. كما أشار إلى مدى أهمية توافر البيئة الاستثمارية المناسبة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أشار Hymer في دراسته المذكورة إلى الدراسة التي قام بإعدادها (Dunning (1958) والتي تعد في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في مجال الدراسات التي تناولت الشركات متعددة الجنسيات. حيث أنجز Dunning دراسة تحليلية عن عمليات التصنيع في الشركات الأمريكية الموجودة في المملكة المتحدة.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن العمالة في الشركات الأمريكية تحصل على أجور أعلى، إلا أنها تتميز بارتفاع مستوى الإنتاجية مع وجود درجة من التطوير في المنتجات الجديدة، بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى البريطانية.

تبع دراسات كل من Hymer و Dunning، الكثير من البحوث التطبيقية التي تم إيجازها للاستدلال على المزايا والمحددات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. في هذا المجال لاحظ Buckley and Casson (1976) أن عملية انتقال الشركات متعددة الجنسيات من دولة إلى أخرى مرتبط بالمزايا والفرص التي توفرها الدول للمستثمرين. إضافة إلى مدى أهمية توافر بعض المزايا الداخلية (Internalization Advantages) الجاذبة للاستثمار الأجنبي، مثل وجود فرص سوقية بغض النظر عن توافر العوامل الأخرى، مثل وجود فرص تصديرية أو سهولة الحصول على التراخيص. أكد Dunning (1988) أن تلك المزايا الداخلية من المهم ربطها بكل من المزايا المتعلقة بالشركة والمزايا الخاصة بالموقع أو بالدولة الجاذبة للاستثمار، وذلك من خلال نموذج (Ownership. Locational. Internalization advantages) "OLI Paradigm" أو ما يسمى بالنظرية الانتقائية. "Eclectic theory" استخدمت هذه النظرية بصورة واسعة من قبل الباحثين الاقتصاديين في كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت الشركات متعددة الجنسيات.

■ نظرية التجارة الحديثة

في العقود الأخيرة أوسع مفهوم نظرية التجارة الدولية ليشمل مفهوم التجارة القائم على التنظيم الصناعي لتشكل ما يسمى بنظرية التجارة الحديثة "New trade theory". أوضح Markusen (1995) أن هذا المفهوم ساهم في زيادة إدراك مدى أهمية الاتجاه نحو التجارة بالأخذ في الاعتبار كل من عناصر العائدات المتزايدة (الوفرة) (Increasing Returns to scale)، والمنافسة غير الكاملة، وتنويع المنتج (Product Differentiation)، من خلال نماذج الميزة النسبية للتجارة الدولية.

تعتبر الدراسات الخاصة بكل من Helpman (1984) وMarkusen (1984) من أوائل الأعمال التي حاولت دمج نظرية الشركات متعددة الجنسيات مع نظرية التجارة، حيث قام الباحثان باستخدام الشركات متعددة الجنسيات في النظريات الخاصة بنماذج التوازن العام في أنها تساعد على توضيح العلاقة بين نظرية التجارة الخارجية والشركات متعددة الجنسيات، من خلال استخدام محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. استهدف الباحثان من خلال دراستهما ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بنظرية التجارة الخارجية وليس بالنظرية الانتقائية (Eclectic Theory) (أو ما يعرف بنموذج OLI Paradigm).

2- الدراسات السابقة لقياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية دراسة محددات مناخ الاستثمار من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. استخدمت بعض الدراسات أسلوب تحليل البيانات المقطعية لمجموعة من التكتلات الاقتصادية أو مجموعات من البلدان التي تشكل اقليما واحدا، والبعض الآخر استخدم أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للاقتصاد القومي لبلد ما، من خلال ادراجها في نموذج اقتصاد قياسي بهدف تقدير أثر بعض تلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

تم تقدير نموذج اقتصاد قياسي في دراسة اعدھا Schneider and Frey (1985) لعدد 80 دولة من الدول الاقل نموا، وذلك لأهم المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تلعب دورا رئيسيا في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. توصل الباحثان الى ان ارتفاع الناتج القومي الاجمالي الحقيقي للفرد الواحد يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية. كما أن عدم الاستقرار السياسي يقلل بشكل كبير من فرص تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول المضيفة.

في دراسة اخرى اعدھا Giorgione and Ben-Taher (2009) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، أدرج الباحثان عدد من المتغيرات مثل الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر درجة الانفتاح، ومتغيرات المؤسسات والاستقرار السياسي، وسعر الصرف، والتضخم، والواردات منسوبة للناتج المحلي الاجمالي. اضافة الى الناتج المحلي الاجمالي للسوق الاوربي بالاسعار الثابتة في نموذج اقتصاد قياسي. توصل الباحثان الى ان حجم السوق له تأثير ايجابي على جذب الاستثمار الأجنبي. بينما اظهرت النتائج ان مؤشر الانفتاح له اشارة عكسية، في حين ان متغير التضخم ومؤشرات المؤسسات، كمؤشر الفساد، كان لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

في دراسة لكل من Cardak and Moosa (2005) حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، قام الباحثان بتطبيق طريقة الحدود القصوى Extreme Bound Analysis على عينة من البيانات القطاعية تغطي 18 دولة. اظهرت النتائج ان الدول الأكثر نجاحا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي الدول التي تتميز بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، اضافة الى ان تلك الدول تعطي اهتماما اكثر للعملية التعليمية ولانظمة التعليم المتبعة بها، وانها تتميز بوجود درجة منخفضة من المخاطر وارتفاع العائد على رأس المال.

في دراسة اخرى اعدھا Moise and Sufian (2010) على 36 دولة منها 12 دولة من دول الشرق الاوسط، حيث ادرج الباحثان عدد من المتغيرات كالناتج المحلي الاجمالي لقياس حجم السوق، ومؤشر الفساد الاداري، اضافة الى متغيرات الاستقرار الاقتصادي كالتضخم والانفاق الحكومي، ومتغير الانفتاح كاحد العوامل الخارجية. توصل الباحثان الى ان بعض تلك المتغيرات كان لها اثرا ايجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي كالناتج المحلي الاجمالي ودرجة الانفتاح، في حين ان بعضها له تأثير عكسي كمتغير الفساد الاداري، ومتغير التضخم، والانفاق الحكومي.

في دراسة اعدھا Wafue (2010) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، تم استخدام فيها تقنية تصحيح الخطأ لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته. وأشارت النتائج ان حجم السوق في الدولة المضيفة، وحالة الاستقرار السياسي، وسعر الصرف تعد هي المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا. وتوحي الورقة بضرورة التوسع في الناتج المحلي الاجمالي للدولة وتوفير حوافز انتاجية، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا في التنمية داخل الاقتصاد النيجيري من خلال المساهمة في خلق الوظائف، وتنمية المهارات الادارية، بالاضافة الى نقل التكنولوجيا.

وسعت دراسة (Maghori 2014) لتصميم نموذج قياسي يهدف الى فحص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد النيجيري باستخدام بيانات سلاسل زمنية خلال الفترة (1970_2010). وأشارت النتائج الى ان المحددات الرئيسية لتدفق رأس المال الاجنبي للاقتصاد هي حجم الدخل القومي، درجة الانفتاح التجاري، معدل التضخم، سعر الصرف. وتوحي الدراسة انه ينبغي على الحكومة التقليل من أهمية السياسات التي تشجع على الاقتراض من الخارج وتعلي من قدر السياسات التي تعمل على تعزيز واستقرار الاقتصاد، هذه السياسات مصممة للحفاظ على استقرار الاسعار وسعر

الصرف، تقليل العجز المالي، زيادة الاستثمارات المحلية وتنويع الصادرات، وهذا يعد ضروريا لتدفق رأس المال الأجنبي الى الاقتصاد.

ودراسة (Offiong and Atsu 2014) استعرضت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا خلال الفترة (1980_2011)، وقد هدفت الى تحديد العلاقات التي تتواجد بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل الأجر وسعر الفائدة والانفتاح، والى أى مدى كل متغير يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى نيجيريا، وقد أعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المتعدد لاختبار هل التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات في المتغير التابع. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لنيجيريا ومؤشر الانفتاح. وبالاعتماد على النتائج، خلصت الدراسة الى ان التحسن في الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤدي الى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدولة، نصيب الفرد من الداخل لايزال فينخفض جدا ليجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات التي لها اثار خارجية ايجابية، عندما يزداد معدل الاجر في نيجيريا سيكون لها أثر ايجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة. ومن ثم توصي الدراسة انه على الحكومه ان تتببع برامج اصلاحات وتضع السياسات التي من شأنها زيادة الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الدخل، ومعالجة قضية ضعف معدلات الاجور، ومراجعة سياسات الاستثمار والتجارة وتشريعات الجمارك والبنوك.

واستعرضت دراسة (Ndem and Onyebul 2014) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها في نيجيريا خلال الفترة (1975-2010)، تحديدا ثم دراسة كيفيكون لسعر الصرف، حجم السوق (الناتج المحلي الاجمالي)، الاستثمار في البنية الاساسية، الانفتاح والمخاطر السياسية تأثيرا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لنيجيريا خلال الفترة محل الدراسة. وتم اختيار سكون البيانات باستخدام ديكي فوللر الموسع واستخدمت الدراسة طريقة تصحيح الخطأ. وتمثلت النتائج في ان حجم الصرف تؤثر بشدة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بينما المخاطر السياسية كانت شديدة الضرر بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر. وجد ان الاستثمار في النسبة الاساسية مفيد الا ان مستواه كان غير ملائم لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب للنمو والتنمية المستدامة. وبالتالي أوصت الدراسة بتطوير البنية الاساسية والتكنولوجية من خلال نشر التكنولوجيا من خلال نشر التكنولوجيا، والعمل على توفير بيئة سياسية واقتصادية تحقق من خلالها التنمية. دراسة (Okafor 2012) سعت لاختبار هل متغيرات الاقتصاد الكلي تعد محددات هاما لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في نيجيريا خلال الفترة (1970-2009)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، و ثم اجراء اختبار ديكي فوللر الموسع واختبار تكامل جوهانس. وأشارت نتائج اختبار ديكي فوللر ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، للاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الفائدة، صا الاستثمار، سعر الصرف الحقيقي ساكنه عند الفرق الاول، بينما التضخم ساكن عند المستوى، وبالتالي يتم رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، وأشارت نتائج تكامل جوهانس ان هناك على الاقل ثلاثة اتجاهات للتكامل بين المتغيرات، وبالتالي نقترح ان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة لتقدير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا. وأظهرت النتائج ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، سعر الفائدة، سعر الصرف الحقيقي تعد محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وبالتالي صانعو السياسه ينبغي عليهم تطوير بيئة الاقتصاد الكلي لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لنيجيريا.

وفيما يتعلق بدراسات محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان، فهي محدودة. وفي ظني انها لم تستخدم الاساليب القياسية الجديدة، وفي هذا الصدد نتناول دراسة بنك السودان 2005 عن الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان في الفترة (1998-2003) توصلت الدراسة الى مجموعة كبيرة من النتائج تحتاج معظمها الى مزيد من البحث والتحليل. مايهما في هذه النتائج هو ان الدراسة توصلت الى ان مناخ الاستثمار في السودان قد ساعد على توفير ثقة المستثمرين الاجانب مما ساعد في دخول اعداد كبيرة من الشركات الاجنبية للاستثمار في السودان. كما ان الاستثمارات الاجنبية قد ساعدت على زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات وبناء الاحتياجات الكبيرة من النقد الاجنبي. استمر ضعف التمويل الخارجي للسودان لعدة سنوات نتيجة المقاطعة والحصار والديون الخارجية. مايميز هذه الدراسة انها اعتمدت على منهجية التحليل الجدولي للبيانات، وهذه المنهجية تستطيع ان تصف الاثار المترتبة على الاستثمار الاجنبي المباشر، ولكنها لا تستطيع ان تجب على السؤال كيف ولماذا حدث هذا التغير، ولايتم معرفة ذلك الا بمعادلات اقتصادية سلوكية.

أشارت دراسة حيدر ابوشام وعبدالرحمن محمد عبدالرحمن (2006) الى ان الجهاز المصرفي السوداني قد نجح في خلق مناخ مواتي للاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة. وفي دراسة عن اثر مناخ الاستثمار على جذب الاستثمارات الاجنبية للقطاع الصناعي السوداني في الفترة (1993-2004) توصلت الباحثة سامية حسن محمد فضل (2006) الى ان المناخ الاستثماري يؤثر على جذب الاستثمارات الاجنبية بالإضافة الى وجود علاقة فردية بين نشاط واداء القطاع الصناعي وحجم الاستثمارات الاجنبية ان تعديل قوانين الاستثمار يعمل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية. هذه النتائج البديهية التي توصلت لها الدراسة يقصها عدم القدرة على معرفة طبيعة ومقدار العلاقة السببية، هل هي منتقلة من اداء القطاع الصناعي الى الاستثمار الاجنبي ام العكس.

من الدراسات الاخرى التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي دراسة عماد الدين محمد زين (2001) عن تسويق فرص الاستثمار السودانية بالخارج التي توصلت الى وجود علاقة بين مناخ الاستثمار وبين المستثمرين في السودان. بالإضافة الى دراسة تاج الدين محمد التي ركزت على القطاع الصناعي وقد دعت الدراسة الى إعفاء اولوية للقطاع الصناعي وحل مشاكله.

هذه النتيجة تحتاج الى مزيد من البحث اذا اخذنا في الاعتبار ان ضعف التنمية المالية او التعمق في عجز الجهاز المصرفي هي من معضلات الاستثمار الأجنبي ليس في السودان فحسب بل في كل دول العالم الثالث.

ثانياً- الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في السودان :

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى السودان:

أتبع السودان سياسات الإنفتاح الاقتصادي منذ أوائل العقد الأخير من القرن العشرين، وحاول ومازال يفاوض للإنضمام إلي منظمة التجارة العالمية، ووقع اتفاقيات تجارية مع الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا والدول العربية ساهمت بالإنفتاح علي الأسواق العالمية.

منذ عام 1992م تبني السودان سياسات وقوانين وأنظمة (كقوانين الإستثمار الأجنبي والمحلي) قدمت حوافز للإستثمار في الصناعة والزراعة والنقل والإتصالات وغيرها من قطاعات.

بلغ إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي الدول العربية خلال عام 2007م نحو 72.1 مليار دولار مقابل 67.9 مليار دولار عام 2006م بزيادة محدودة بلغت نسبتها 6.2%، وعلي الرغم من تلك الزيادة تراجعت حصة الدول العربية من هذه التدفقات إلي ما نسبته 3.9% من الإجمالي العالمي البالغ 1833 مليار دولار. وشكلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلي الدول النامية أعلى مستوياتها علي الإطلاق 500 مليار دولار أي بنسبة زيادة 21% من مستواها في 2006م. في حين بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلي السودان 1.7 مليار دولار في عام 2007م بنسبة تراجع عن العام 2006م بلغت 2.4% من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول العربية. وبلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد علي مستوي العالم خلال العام 2016م 1774 مليار دولار، حيث تراجعت بنسبة 1.6% عن العام 2015م والتي بلغت 1746 مليار دولار.

وأيضاً تراجعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلي الدول النامية بمعدل 14.1% إلي نحو 646 مليار دولار، وبلغت حصتها من التدفقات العالمية بنسبة تراجع 3%. بالرغم من ذلك التراجع ارتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي الدول العربية بنسبة 25% من 24.6 مليار دولار عام 2015م إلي 30.8 مليار دولار عام 2016م. إلا أنها لم ترق إلي ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغت عام 2008م عند 96.3 مليار دولار. وقد مثلت الإستثمارات الواردة إلي الدول العربية ما نسبته 1.8% من الإجمالي العالمي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للعام 2016م، و4.8% من إجمالي التدفقات للدول النامية.

وبلغت جملة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الي السودان خلال عام 2016 , 1064 مليار دولار , كثامن دولة عربية في التدفقات بنسبة 3.5% من اجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الي الدول العربية . بوجه عام شكلت الصادرات العربية من السلع بالمتوسط خلال السنوات الخمس الاخيرة مانسبته 4.6% من اجمالي صادرات السلع العالمية , بينما شكلت المستوردات العربية من السلع بالمتوسط نحو 2.6% من اجمالي المستوردات العالمية (مناخ الإستثمار في الدول العربية , 2016) .

تظهر الأرقام أعلاه بعض الحقائق عن الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي الوطن العربي , والسودان لا يبتعد كثيراً عن هذا النمط هذا ما أوضحته دراسة على النحو التالي: (Krogstrup and Matar 2005)

أ- انخفاض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي المنطقة العربية بالنسبة إلي حجمها الاقتصادي.
ب- تراجع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي الدول العربية بالنسبة إلي الدول النامية الأخرى منذ التسعينات من القرن الماضي.

ج- يشكل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي المنطقة العربية جزءاً صغيراً من إجمالي الإستثمارات العربية.

د- تفاوت كبير في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين الدول العربية.

2- محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان :

مناخ الإستثمار يعنى مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف بأنه (الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص ونجاح المشروعات الإستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الإستثمارات، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية) (جانقى 2005).

يتضح مما سبق أن مناخ الإستثمار يعتمد بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات (العوامل الداخلية والخارجية) حيث تصنف إلي بيئات اقتصادية ومالية، وبيئات قانونية وتشريعية، وبيئات سياسية واجتماعية، وبيئات إدارية. فيما يلي نناقش هذه البيئات بالتفصيل:
أ- البيئة الاقتصادية والمالية:

توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الإستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، لعل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في مجال البترول في دول الخليج يعزى لتوفر الموارد الطبيعية كما أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في الصين

ودول شرق آسيا يبرره توفر الأيدي العاملة المدربة الرخيصة وأتساع نطاق السوق ولكن توفر الموارد الطبيعية شرط غير كافي لتبرير تدفق رؤوس الأموال أذ لا بد أن يقترن توفر الموارد الطبيعية بعوامل أخرى مثل الأوضاع السياسية والأداء الاقتصادي والمالي وغيرها من عناصر مناخ الإستثمار.

كما أن توفر جميع هذه العوامل لا تكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب توفر هذه الموارد حزمة حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبراً عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج.

فالاقتصاد السوداني شهد خلال العقود الثلاثة السابقة تطورات جذرية وشاملة أدت لتغيرات كبيرة في هيكل الاقتصاد وفي مستوى الأداء الاقتصادي حسب المعايير الاقتصادية المعروفة. وأهم مقومات هذا التطور تمثلت في الفلسفة التي قام عليها الاقتصاد السوداني والمتمثلة في تبني مبادئ الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرة الفردية والحد من دور الحكومة في الاقتصاد وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليلعب دوره في استغلال الموارد وتحريك جمود الاقتصاد. في ظل هذه الفلسفة تبنت الحكومة سياسات التحرير الاقتصادي في عام 1992 وعملت على خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية والتي من بينها الهيئة العامة للاتصالات، وشركة الخطوط الجوية السودانية، والعديد من المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية، كما قامت أيضاً بفك الاحتكار الممنوح للعديد من مؤسسات القطاع العام والتي من بينها احتكار الحبوب الزيتية، واحتكار تسويق الماشية وغيرها، تزامنت هذه السياسات مع برامج إصلاح اقتصادي في مجال الضرائب، سعر الصرف، والخدمات المصرفية وقد أدت مجمل هذه التغيرات إلي تحسن كبير في مستوى الأداء الاقتصادي. وفي هذا الإطار استخدم الباحث نموذج يتضمن عدداً من المتغيرات التي تعبر عن استقرار الاقتصاد الكلي السوداني واداءه وبالتالي دراسة مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للسودان خلال فترة الدراسة .

ب- البيئة القانونية والتشريعية :

تعتمد الإستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة ل ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للإستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى بشرط إلا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.

تبنت الحكومة السودانية العديد من الإصلاحات القانونية والتشريعية التي ساهمت إلى حد كبير في تحسين البيئة القانونية ولعل أهم هذه الإصلاحات تمثلت في الآتي(سيد 2002):

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1995، والذي تم أستبداله بقانون آخر يكفل "مزيد من الإعفاءات للمستثمرين وذلك في عام 1996 وهو الآخر تم أستبداله بقانون تشجيع الإستثمار لعام 1999 وخضع ذلك القانون للمراجعة والتعديل في عام 2000 ومره أخرى في عام 2003. حوى قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999 تعديل 2003 العديد من الميزات التي تضمن للمستثمر سلامة أصوله من المصادرة والتأميم وتحويل أرباحه للخارج في أي وقت شاء بالإضافة لحق أملاك أصول المشروع بما فيها قطعة الأرض المقام عليه المشروع الإستثماري وحق التمتع بأعفاء من ضرائب أرباح الأعمال والضرائب الجمركية لفترة تصل إلي 10 سنوات. كما تم أدخل العديد من الإصلاحات على النظام القضائي والعدلي والذي يكفل عدالة التقاضي لدى المحاكم السودانية عند نشوب النزاعات القانونية. الامتيازات الأساسية التي كفلها قانون الإستثمار يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- يتمتع المشروع الإستراتيجي (مشاريع البنية التحتية) بميزة الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تزيد عن عشره سنوات يبدأ إنفاذها من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط.
- 2- يتمتع المشروع غير الإستراتيجي بميزة الأعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط.
- 3- تعديل قانون الضرائب بتخفيض ضريبة أرباح الأعمال وإعادة التأهيل للقطاع الصناعي من 30% إلى 10%.
- 4- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لمستوردات المشروع.
- 5- يتم منح المشروع ميزات تفضيلية إذا توفرت فيه أي من السمات الآتية:
 - توجه الإستثمار إلي المناطق الأقل نمواً.
 - تساعد في تنمية القدرات التصديرية للبلاد.
 - تساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.
 - تخلق فرصاً كبيرة للعمل.
 - تعمل على تطوير البحث العلمي والتقني.
 - تعيد إستثمار أرباحها.
- 6- ضمانات وتسهيلات لحركة رأس المال وتحويل الأرباح.
- 7- عدم تأميم أو مصادرة المشروع كلياً أو جزئياً.
- 8- السماح بفتح حساب بالعملة الأجنبية.

9- السماح بتحويل مدخرات العاملين الأجانب.

ج- البيئة السياسية :

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وينال رضا واستحسان عدد كبير أو نسبة مقدره من مواطني تلك الدولة يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للإستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يأتي للإستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم وإمكانية استقرار ذلك النظام، لا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات إستثمارية في دولة تتعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتسود فيها الانقلابات أو تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة.

بالنسبة لأهمية هذا العامل في حالة السودان نلاحظ أن الحكومة السودانية قد تبنت العديد من الإصلاحات السياسية والتي من بينها اتفاقية السلام الشامل (2005) وأبدت تعاون كبير مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب، إلا أن وجود تقلبات أمنية في كل من إقليم دارفور وشرق السودان لا زالت تشكل عائق أمام الاستقرار الأمني مما يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة من الإستثمار في السودان، لكن رغماً عن ذلك فإن الاستقرار السياسي النسبي الذي عاشه السودان خلال السنة عشر عام السابقة قد أسهم لحد كبير في جذب الإستثمارات من الدول العربية والأجنبية في قطاع البترول والمعادن والخدمات مثل البنوك والنقل. والسودان بعد أن أجاز الدستور الانتقالي والذي كفل بموجبه العديد من الحقوق قام على أساسه نظام سياسي يتوقع أن يوفر الأمن والطمأنينة اللازمين للعملية الإستثمارية ويستطيع المستثمر معهما التأمين على أملاكه وأمواله.

أحد أهم معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر هو عدم الأستقرار السياسي والذي يتمثل في تغير نظم الحكم وتغير الحكومات، نلاحظ في حالة السودان وجود أستقرار وثبات نسبي بالإضافة إلى وجود تحولات كبيرة تكفل الحريات، والمشاركة لأكثر عدد ممكن من الأحزاب السياسية في تسيير دفة الحكم. هذا الأستقرار النسبي قلل من مخاوف العديد من المستثمرين الأجانب ودفعهم باتخاذ قرار الإستثمار في السودان (عثمان 2002).

د- البيئة الادارية :

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للإستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للإستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية. كما أن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمر الإستثمار فيما يتصل بالتخطيط، والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة إدارية جاذبة للإستثمار (وزارة الإستثمار 2004).

أهتمت الحكومة السودانية بالجوانب الإدارية والإجراءات المطلوبة لقيام المشروعات الإستثمارية تأكيداً لدور الدولة في ترقية وتطوير البيئة الإدارية للإستثمار فقد تم ترفيع جهاز الإستثمار إلى وزارة الإستثمار بموجب المرسوم الدستوري رقم (24) لسنة 2002 (وزارة المالية والاقتصاد الوطني 2004).

تتلخص أختصاصات وزارة الإستثمار في المحاور التالية(وزارة الإستثمار 2003):

وضع إستراتيجية وسياسات وألويات الإستثمار.

1- تنفيذ قانون تشجيع الإستثمار واللوائح الصادرة بموجبه.

2- إعداد الخرائط الإستثمارية الاتحادية والولائية.

3- السعي لتحسين مناخ الإستثمار وتسهيل إجراءاته.

4- تطوير نظم وأساليب ترويج الإستثمار.

5- متابعة تنفيذ سياسات الإستثمار وتقييمها.

6- السعي لجذب الإستثمارات المحلية والأقليمية والدولية.

7- توجيه الإستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية الأساسية.

8- أي مهام يكلفها بها مجلس الوزراء تهدف لتعزيز مناخ الإستثمار.

تقوم وزارة الإستثمار من خلال إدارتها المختلفة بتقديم الخدمات للمستثمر ومن أهم هذه الخدمات ما يلي(وزارة الإستثمار 2004):

1- إستخراج ترخيص الإستثمار من خلال النافذة الموحدة في وقت وجيز.

2- تزويد المستثمر بالمعلومات اللازمة للإستثمار في السودان في المجالات المختلفة.

3- تزويد الجهات المستهدفة بالمواد الترويجية عن الإستثمار في السودان.

4- الترويج للإستثمار في السودان وتقوية العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى من خلال تبادل الزيارات والوفود وحضور المؤتمرات والندوات والملتقيات الاقتصادية.

5- تطوير العلاقات مع المنظمات والمؤسسات الدولية وحكومات الدول المختلفة بغرض تطوير الإستثمار وتبادل المعلومات.

6- تنظيم وعقد الندوات والملتقيات للمستثمرين لتعريفهم بمزايا الإستثمار في السودان.

كما قامت الوزارة بتطبيق نظام النافذة الموحدة وذلك بتجميع كل الجهات الحكومية ذات الصلة كسلطات الأراضي، الجمارك، الضرائب، مسجل أسماء الأعمال وغيرها في مبنى وزارة الإستثمار وذلك لعمل الآتي(وزارة الإستثمار 2004):

1- إستلام طلب منح للترخيص ودراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع.

- 2- إصدار الموافقة المبدئية لقيام المشروع.
 - 3- إصدار الترخيص النهائي خلال 72 ساعة بعد إستلام المستندات مكتملة متضمناً الميزات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين.
 - 4- تسليم الأراضي المطلوبة لقيام المشروع.
 - 5- إستخراج تراخيص إستيراد إحتياجات المشروع وفقاً لقائمة إحتياجات محددة.
- إنشاء وزارة الإستثمار وإدخال نظام النافذه الموحد ساعد كثيراً في تبسيط الإجراءات وذلك مقارنة بما كان عليه الحال في السابق.

ووفر العديد من الجهود والزم من الذي كان يستغرق في أستخراج التصديق للمشروعات الجديدة. لكن لا زال هنالك بعض العقبات والتي من أهمها عدم توفر الكادر المؤهل والمدرّب الذي يتولى مهمة تنفيذ سياسات الإستثمار كما أن مزيد من الجهد مطلوب لتطوير أساليب وإجراءات الإستثمار حيث أنها لا زالت بها بعض أوجه القصور وأقل من الوضع المطلوب خاصة إذا ما قارناها ببقية دول العالم (بنك السودان 2005).

ه- وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه :

يتأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الإستثماري والذي يحدده نطاق السوق وإمكانية إتساعة، وجود المشروع في منطقة الاستهلاك يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المنتج في نقل الإنتاج ويجنبه العديد من المخاطر التي يتعرض لها أثناء نقل السلعة كما يتأثر أيضاً تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة المنافسة السائدة في سوق السلعة حيث أن وجود عدد كبير من المنتجين للسلعة يعرض المنتج لمخاطر كبيرة كما يعرضه أيضاً لتكاليف كبيرة يتحملها في سبيل الترويج للسلعة حتى يقنع المستهلك بأفضلية سلعته على غيرها من السلع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على العديد من الدول النامية ومن ضمنها السودان يعزبه بعض المختصين لتوفر فرص الإستثمار وإنعدام المنافسة في العديد من المشروعات الإنتاجية كما أن التدفق الخارجي (Outflow) لرؤوس الأموال في العديد من الدول المتقدمة (Developed Country) يرجع لحدة المنافسة واكتظاظ السوق بالمنتجات المتماثلة .

ثالثاً: تطبيق نموذج لقياس المحددات وعرض نتائجه

اختارت الدراسة بعد استعراض الدراسات السابقة الخاصة بهذا الإطار أن تطبق هذا النموذج والذي جاء في الشكل التالي:

$$\Delta FDI = a_0 + \Delta IFDt + \Delta EXRt + \Delta OPN + \Delta GDP + POS + \mu_{t-1}$$

حيث:

a0: ثابت

FDI: الإستثمار الأجنبي المباشر

IFD: تنمية البنية الأساسية

EXR: سعر الصرف

OPN: الانفتاح

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

POS: الاستقرار السياسي

μ_{t-1} : الخطأ العشوائي

وجاء اختيار البحث لهذا النموذج في سياق ما استخدمته دراسات أخرى من أجل تحليل العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، حيث يتضمن هذا النموذج عدداً من المتغيرات التي تعبر عن استقرار الاقتصاد الكلي السوداني وإدائه وبالتالي دراسة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للسودان بهذا الوضع.

ومن ثم فهذه صيغة النموذج الذي سيعتمد عليها البحث في التطبيق خلال الفترة الزمنية (1992-2017).

مصادر البيانات اللازمة لتشغيل النموذج وطريقة إعدادها

استخدم الباحث مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، والنشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي السوداني وذلك لتوفير بيانات الإستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ودرجة الانفتاح التجاري، والعجز المالي، وسعر الفائدة، ومعدل التضخم، ورصيد الدين الخارجي، وسعر الصرف الحقيقي، والاعفاء الضريبي منذ عام 1992 وحتى عام 2017.

التقدير الإحصائي للنموذج

قبل البدء في التقدير الإحصائي للنموذج هناك عدد من الاختبارات التي سوف تتم بغرض التأكد من مدى ملاءمة البيانات لتطبيق النموذج، ومن هذه الاختبارات مايلي:

اختبار جذر الوحدة للاستقرار: (The Unit Root Test of Stationary(URTS):

وذلك بهدف التحقق من سيكون متغيرات النموذج وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. وسوف يتم الاعتماد على أشهر اختبارين في هذا الاطار وهما اختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey Fuller Test)(ADF)، ويتم اختيار الفرض العدم بوجود جذر وحدة في السلسلة بمعنى أنها غير ساكنة في مقابل الفرض البديل وهو أنها لا تحتوي على جذر وحدة، وبالتالي ساكنة. فإذا كانت القيمة المطلقة الإحصائية المقدره تتجاوز القيمة المطلقة الجدولية فإنها تكون معنوية إحصائياً، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أى ان السلسلة الزمنية ساكنة ومستقرة، وإذا كانت أقل فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة، أى أن السلسلة غير ساكنة، ومن ثم يتم اختبار سكون الفرق الأول First Difference للسلسلة، وإذا كان غير ساكن يتم تكرار الاختبار للفرق من الدرجة الأعلى وهكذا، والاختبار الثاني هو اختبار فيليب بيرون، والذي يتم تفسير نتائجه بطريقة مشابه للاختبار السابق.

اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات: وذلك للتحقق من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، ومن أشهر الاختبارات لتحقيق ذلك هو اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن Johansen Cointegration وهناك اختباران لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، وهما: اختبار الأثر Trance Test واختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal Eigen Value، وإذا كانت القيمة المحسوبة لاحصاء الاختبارين اكبر من القيمة الجدولية يتم رفض الفرض العدمي بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك.

نتائج النموذج

تم الاعتماد على برنامج 7 EViews للقيام بالاختبارات الإحصائية، والتقدير الإحصائي للنموذج خلال الفترة محل الدراسة.

اولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرار: تم إجراء كل من اختبار ديكي- فوللر الموسع، واختبار فيليب - بيرون، وكانت النتائج كما يلي:

نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع

جدول رقم (1): نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع

المتغير	القيمة المحسوبة للاختبار			الفرق الأول	المستوى
	القيمة الجذونية	عدد 5%	عدد 1%		
FDI	عدد 10%	2,63	2,99	3,73	(0)2.24
FDI	عدد 10%	2,63	2,99	3,75	(0)*5,91
RGDP	عدد 10%	2,63	2,99	3,73	(0)***2.78
OPEN	عدد 10%	2,63	2,99	3,75	(1)***2,64
FDYR	عدد 10%	2,63	2,99	3,73	(0)1,82
FDYR	عدد 10%	2,64	3	3,76	(1)*4,42
REINT	عدد 10%	2,63	2,99	3,73	(0)2,23
REINT	عدد 10%	2,64	3	3,76	(1)*5,2
INFL	عدد 10%	2,63	2,99	3,75	(0)2,23
INFL	عدد 10%	2,63	2,99	3,75	(0)*3,92
DEBT	عدد 10%	2,63	2,99	3,73	(0) 1,95
DEBT	عدد 10%	2,64	3,01	3,78	(2)*5,07
REXR	عدد 10%	2,63	2,99	3,73	(0) 1,23
REXR	عدد 10%	2,63	2,99	3,75	(0)*4,04

المصدر: من عمل الباحث

*معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية ل Mackinnon (1996)

** معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية ل Mackinnon (1996)

***معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية ل Mackinnon (1996)

طول فترة الابطاء المناسبة اليا وفق معيار Schwarz Info Criterion بحد أقصى 5 فترات -وبالاعتماد على تفسير نتائج اختبار ديكي - فوللر الموسع، والتي سبقت الإشارة إليها، يتضح مايلي:

بالنسبة للنتائج المحلى الاجمالي الحقيقي (RGDP)، ودرجة الانفتاح التجارى (OPEN): فإنه نظرا لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أكبر من القيمة الجدولية المطلقة يتم رفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أى ان السلسلة الزمنية لكليهما ساكنة ومستقرة عند مستوى معنوية 10%.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي(FDI)، والعجز المالى(FDYR)، وسعر الفائدة الحقيقي (REINT)، ومعدل التضخم(INFL)، ورصيد الدين الخارجى (DEBT)، وسعر الصرف الحقيقي(REXR): فإنه نظرا لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أصغر من القيمة الجدولية المطلقة فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة، أى أن

السلاسل غير ساكنة، ومن ثم تم اختبار سكون الفرق الأول للسلاسل والذي جاءت قيمته اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% بالنسبة لكافة تلك المتغيرات، أى ان تلك السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول.

نتائج اختبار فيليب - بيرون

جدول رقم (2): نتائج اختبار فيليب - بيرون

المتغير	القيمة المحسوبة للاختبار		القيمة الجدولية	
	المستوى	الفرق الأول	عدد 1%	عدد 2%
FDI	(8)2,36		3,73	2,99
FDI		(5)*5,95	3,73	2,99
RGDP	(1)**2,65		3,73	2,99
OPEN	(23)**3,31		3,73	2,99
FDYR	(2)1,90		3,73	2,99
FDYR		(9)*3,86	3,75	2,99
REINT	(5)2,46		3,73	2,99
REINT		(8)*8,85	3,75	2,99
INFL	(1)1,99		3,73	2,99
INFL		(2)*3,89	3,75	2,99
DEBT	(11)1,82		3,73	2,99
DEBT		(22)*11	3,75	2,99
REXR	(2)1,31		3,73	2,99
REXR		(2)*4,08	3,75	2,99

المصدر من عمل الباحث

*معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية من (1996) Mackinnon
 **معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية من (1996) Mackinnon
 ***معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية من (1996) Mackinnon

العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار فيليب بيرون وفق الاختبار الالى Newey-west automatic باستخدام طريقة Bartlett Kernel

وبالاستناد لتفسير نتائج اختبار فيليب - بيرون، والتي سبقت الإشارة إليها، يتضح التالي:

بالنسبة للنتائج المحلى الاجمالي الحقيقي (RGDP)، ودرجة الانفتاح التجارى (OPEN): فانه نظرا لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أكبر من القيمة الجدولية المطلقة يتم رفض الفرض العدمى بوجود جذر الوحدة، أى أن السلسلة الزمنية لكليهما ساكنة ومستقرة عند مستوى معنوية 10% بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى الحقيقى، وعند مستوى معنوية 5% بالنسبة للانفتاح التجارى.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقى (FDI)، والعجز المالى (FDYR)، وسعر الفائدة الحقيقى (REINT)، ومعدل التضخم (INFL)، ورصيد الدين الخارجى (DEBT)، وسعر الصرف الحقيقى (REXR): فإنه نظرا لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أصغر من القيمة الجدولية المطلقة فإنه لايمكن رفض فرض جذر الوحدة، أى ان السلاسل غير ساكنة، ومن ثم تم اختبار سكون الفرق الأول للسلاسل، والذي جاءت قيمته أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% بالنسبة لكافة المتغيرات، أى أن تلك السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول.

ويلاحظ تشابه النتائج التى تم الحصول عليها من خلال الاختبارين، وحيث إن بعض المتغيرات غير مستقرة وساكنة عند الفرق الاول تظهر الحاجة الى اجراء اختبار تكامل جوهانسن، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

2/ نتائج اختبار تكامل جوهانسن

جدول رقم (3): نتائج اختبار تكامل جوهانسن

عدد متجهات التكامل المشترك (i)	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عدد 5%
اختبار الأثر Trance Test		
0 = I	221,34	125,61
1 = I	147,51	95,75
2 = I	98,20	69,81
3 = I	59,59	47,85
4 = I	35,58	29,79
5 = I	13,97	15,49
6 = I	0,009	3,84
اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal Eigea Value		
0 = I	73,83	46,23

40,07	49,30	1 = I
33,87	38,61	2 = I
27,58	7,4	3 = I
21,13	21,60	4 = I
14,26	13,96	5 = I
3,84	0,009	6 = I

المصدر من عمل الباحث

*: القيمة الجدولية بالاعتماد على Mackinnon- Haug- Michelis (1999) وحيث ان القيمة المحسوبة لاحصاء الاختبارين أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض الفرض العدمي بعدم وجود أى متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك.

3/ نتائج النموذج القياسي

تمت صياغة علاقة انحدار متعدد، وقد تم تقدير متغيرات النموذج باستخدام البرنامج الاحصائي EViews 7 ، واوضحت النتائج ان النموذج جاء معنويا، وقد استطاعت المتغيرات المستقلة - والمتمثلة فى الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي، والانفتاح التجارى، والعجز المالى، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، ورصيد الدين الخارجى، وسعر الصرف الحقيقى - تفسير 99% من التغيرات التى تطرأ على الاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى وذلك بدرجة ثقة 95%، ويمكن صياغة النموذج كالتالى:

$$FDI = 99700 + 0.0002 RGDP + 6.73 OPEN + 5237FDYR + 6581REINT + 15034 INFL - 4463 DEBT + 6331TH + 1326$$

$$(0.106) \quad (2.061) \quad (9,447) \quad (3.334) \quad (0.658) \quad (0.659) \quad (-0.307) \quad (1.756) \quad (1.591)$$

$$D.W = 1.644$$

$$R^2 = 0.992$$

حيث:

RGDP: الناتج المحلى الاجمالي الحقيقى

OPEN: الانفتاح التجارى

FDYR: العجز المالى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي

REINT: سعر الفائدة الحقيقى

INFL: معدل التضخم

DEBT: رصيد الدين الخارجى كنسبة من الناتج القومى الاجمالي

REXR: سعر الصرف الحقيقى

TH: الاعفاء الضريبي

ويلاحظ ان التأثير كل من الناتج المحلى الاجمالي الحقيقى ، والانفتاح التجارى، والعجز المالى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي، وسعر الفائدة الحقيقى، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقى، والاعفاء الضريبي قد جاء ايجابيا، فى حين جاء تأثير رصيد الدين الخارجى سلبيا، وبالنسبة لاحصاء ديرين واتسون والذى يستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتى بين الأخطاء العشوائية. فحيث إن قيمته تقترب من 2، فبالتالى لا توجد تلك المشكلة، كذلك حيث ان قيمته اكبر من معامل التحديد، وبالتالي فان الانحدار المقدر السابق ليس زائفا.

خاتمة

سعى هذا البحث الى التعرف على حوافز و ضمانات الاستثمار الأجنبى المباشر فى السودان ثم قياس محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى السودان، لذا تم فى البداية التطرق الى عرض مختلف الحوافز والضمانات التى يوفرها قانون الاستثمار السودانى، ثم تم عرض عدد من الدراسات السابقة التى تناولت محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى ثم تم تطبيق أحد تلك النماذج القياسية، وعرض نتائجها؛ وقد تم اختيار السودان لما يتمتع به من موارد طبيعية متنوعة حيث أن أكثر من 200 مليون فدان أراضى صالحة للزراعة والرعى، بالإضافة إلى كونها من الدول الأفريقية التى بدأت فى انتاج وتصدير البترول حيث يمثل النفط أكثر من 90% من القيمة الكلية للصادرات، منذ نهاية العقد الاخير من القرن السابق وحتى العام 2011 تاريخ انفصال جنوب السودان عن الوطن الام وهذا ادى الى حدوث صدمات فى الاقتصاد الكلى السودانى، نتيجة لفقدان جزءا كبيرا من عائدات البترول، مما أثر على مناخ الاستثمار. وقد استطاع البحث التوصل إلى النتائج التالية:

قد قامت الحكومة السودانية باتخاذ عدة خطوات من أجل جذب مزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر للسودان ومن بينها إجراء تعديلات دستورية لتوفير نظام سياسى سليم ومستقر، وخصخصة المؤسسات العامة، وتقليل سيطرة الحكومة على قطاع البترول، وتوفير نظام ضريبي أكثر مرونة، وانشاء هيئة تشجيع الاستثمار لتشجيع وتعزيز الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى السودان وتعزيز المناخ الاستثمارى للمستثمرين السودانيين وغير السودانيين على حد سواء.

تضم الحوافز المالية للسودان كل من الحوافز الضريبية وغير الضريبية، في حين توفر الحوافز الضريبية دعم غير مباشر للمستثمرين في شكل إعفاءات ضريبية، حصول على قروض مدعومة، انخفاض رسوم جمركية وغيرها، توفر الحوافز غير الضريبية دعم مباشر للمستثمرين في شكل بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية والمرافق. هناك عدد من التحديات تواجه إمكانية جعل حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر جاذبية أمام المستثمرين في السودان ومن هذه المعوقات تحدى البنية الأساسية، تحدى التشريعات والفساد، ضعف هيكل الاقتصاد الكلي نتيجة لخروج البترول من الصادرات

قد طبق البحث نموذجاً قياسياً لقياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في خلال الفترة (1992-2017)، وأوضحت النتائج ان النموذج جاء مغنويا، وقد استطاعت المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والانفتاح التجارى، والعجز المالى، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، ورصيد الدين الخارجى، وسعر الصرف الحقيقى تفسير 90% من التغيرات الى تطراً على الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقى السودانى، وذلك بدرجة ثقة 95%، ويلاحظ أن تأثير كل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقى، والانفتاح التجارى، والعجز المالى كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وسعر الفائدة الحقيقى، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقى، والاعفاء الضريبى قد جاء ايجابيا، فى حين جاء تأثير رصيد الدين الخارجى سلبيا، وبالنسبة لاحصاء ديربن واتسون والذى يستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتى بين الاخطاء العشوائية فحيث إن قيمته تقترب من 2، فبالتالى لاتوجد تلك المشكلة، كذلك حيث إن قيمته أكبر من معامل التحديد وبالتالي فان الانحدار المقدر السابق ليس زائفاً. ويمكن بناء على هذه النتائج ان نستعرض بعض التوصيات :

- تعزيز أداء الاقتصاد الكلى عن طريق تبنى عدد من السياسات الهادفة الى التغلب على الاختلالات الداخلية والخارجية.
- تبنى الاصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم مسارات النمو طويل الاجل من خلال تحسين مستويات الانتاجية والتنافسية.
- تطوير البنية التحتية التى تعتبر من اهم المتطلبات لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر، حيث يعانى السودان من انخفاض مستويات خدمات الطرق والموانئ والمطارات، اضافة الى نقص امدادات الطاقة والمياه.
- أهمية ان تتناسب مخرجات الانظمة التعليمية فى السودان مع متطلبات سوق العمل، وأن تولى الاهتمام الكافى لخلق وتطوير المهارات اللازمة لسوق العمل، ومن ثم فان توافر العمالة ذات الخبرة والمهارات المرتفعة يؤدى الى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية وتحسين المناخ والبيئة الاستثمارية بصفة عامة.
- تحديث القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار، بما يتلاءم مع المتطورات والمتغيرات الراهنة فى البيئة الاستثمارية الدولية.

الهوامش والمراجع

- 1 -pitelis, C. and Sugden, R., (2000). The nature of the transnational firm.
- 2 -Hymer, S. H., (1976). The International Operations of National Firms: A study of Direct Foreign Investment. Cambridge: MIT press.
- 3 -Dunning, J. H., (1958). American Investment in British Manufacturing Industry . London: Allen and Unwin publisher.
- 4 -Buckley, P. J. and Casson, M., (1976).The Future of the Multinational Enterprise.London Macmillan publisher.
- 5 -Dunning, J. H.,(1988). Explaining International production. London: Unwin Hyman Publisher.
- 6 -Markusen J. R., (1995).The boundaries of Multinationl Enterprises and the Theory on International Trade.Journal of Economic perspectives, 9(2), 169-189.
- 8.Dunning- ذكرت في دراسة (1988)

- 7 -Schneider F and Frey B “ Economic and Political Determinates of FDI” , (1985) World development 13, page 161-175.
- 8 -Ben-TaherHasan and Giorgione Gianluigi, “The determinants of FDI, a panel data s ’study on AMU countries”, Liverpool business school, Liverpool John Moore University 2009.
- 9 -SufianEltayebMohmed and Moise G. Sidiropoulos,” Another look at the determminants of foreign direct investment in MENA countries: An empirical investment “, Journal of economic development, Volume 35, Number 2, June 2010.
- 10- Maghori, Eugene, “Determinants of Foreign Direct Investment in Nigeria Evidence from Co-Integration and Error Correction Modeling “ Internationl Journal of Business and Social Science (New York: Center for Promoting Ideas, Vol. 5, NO. May 2014)
- 11- Ndem, Samuel Etim, OkoronkwoOnyebuchi, “The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impacts on Nigerian Economy (1975- 2010)” Journal of Integrative Humanism(Cape Coast: University Of Cape coast, Vol. 3, No. 2, March 2014)
- 12- Offiong, A. I., Ignatius Ahmed Atsu, “Determinants of Foreign Direct Investment In Nigeria (1980-2011)” InternationlResarch in Management & Business Realities (IRMBR), Vol. 3, Issue 3, September 2014)
- 13- Okafor, Harrison Oluchukhu, “Do Domestic Macroeconomic Variables Matter for Foreign Direct Investment Invesment Inflow in Nigeria? “ Research Journal of Finance and Accounting(Rome: The International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), Vol 3, NO 9, 2012)
- 14- Wafure, ObidaGobna, “Determinants of Foreign Direct Investment in Nigeria: An Empirical Analysis” Global Journal, Vol, 10, Issue 1, April 2010)
- 15- Zakari, Abubakar, et al, “The Role of Nigerian Investment promotion Commission (NIPC) in Attracting Foreign Direct Investment in Nigeria” European Scientific Journal (ponta Delgada: European Scientific Institute, Vol. 8, No. 7 , April 2012)

أبو قحف ، عبد السلام أبو قحف (2003) اقتصاديات الإستثمار الدولي. وزارة المالية والاقتصاد الوطني(2004) " تقرير أداء الاقتصاد الكلي للفترة يناير - ديسمبر 2003 "، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج. القرنشاوى " حاتم عبد الجليل (2004) " الإستثمار في ظل العولمة التوجهات والمتطلبات " مؤتمر الإستثمار والتمويل: المنظمة العربية للتنمية الإدارة - القاهرة.

- الهجوج ، حسن بن رفدان (2004) "إتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي " مؤتمر التمويل والإستثمار: المنظمة العربية للتنمية الإدارية - القاهرة.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - (2004 - 2005): تقرير الإستثمار العالمي - الأمم المتحدة - جنيف.
- وزارة الإستثمار (2003) " دليل خدمات المستثمر " .
- وزارة الإستثمار (2004) " دليل المستثمر في السودان .
- جانقي، يعقوب علي (2005) " اقتصاديات الإستثمار " الدورة التدريبية الأولى حول تطوير المهارات الإدارية لجذب الإستثمار الأجنبي - وزارة الإستثمار .
- سيد خليل محمد (2002) " قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999 والرؤى المستقبلية للقانون " دورة ترقية الإستثمار - جهاز الإستثمار . وزارة الصناعة والإستثمار .
- عثمان، محمد عبد الرحيم (2002) " الإستثمار بين النظرية والتطبيق جهاز الإستثمار - وزارة الصناعة والإستثمار .
- مصطفي، أحمد (1993) " دعم بيئة وجهود الترويج للإستثمار - دبي المؤسسة العربية لضمان الإستثمار .
- وزارة الإستثمار (2005) " مناخ الإستثمار في السودان " .
- بنك السودان (2005) " الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998 - 2003) " - الإدارة العامة للبحوث - قسم الدراسات الاقتصادية.